مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية

كلثوم زعطوط (طالبة دكتوراه)
د.الأزهر ضيف
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)

الملخص:

يلقى مصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث رواجا أكاديميا وفي جميع الأصعدة، كما يحظى بقدر كبير من الأهمية فرضتها عودته القوية في بداية السبعينات من القرن الماضي في أوربا الشرقية أولا، ثم في كامل أوربا وباقي دول العالم. وعلى الرغم من هذا الموقع الذي يحتله مفهوم المجتمع المدني إلا أن الجدل مازال مستمرا حوله، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المقال تحقيب سيرورة التطور التي شهدها هذا المفهوم، واستخداماته منذ نشوئه حتى اليوم عبر تتبع المراحل التاريخية التي مر بها منذ البدايات والجذور الأولى، وصولا إلى مفهومه في الفكر العربي المعاصر.

الكلمات المفتاحية:المجتمع المدني، التأصيل النظري، مشكلة المرجعية.

Abstract:

The term civil society in modern times has gainedacademicacclaimat all levels. It isalsovery important for itsstrong return in the early seventies of the last century in Eastern Europe first, then in Europe and the rest of the world. In spite of this site occupied by the concept of civil society, but the controversyisstillgoing on aroundhim, and fromthis perspective wewilltrythroughthis article to monitor the process of developmentwitnessed by this concept, and uses fromitsin caption untiltoday by tracing the historical stages that have passedsince the beginnings and the first roots, To its concept in contemporaryArabthought.

Keywords: Civil society, theoreticalrooting, referenceproblem

الإشكالية:

إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوربي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر، لإبراز تحول أوربا من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية.

و ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى آدم فيرغسون الذي عنى به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر، و بعد فيرغسون تلقى هذا المفهوم الفيلسوف هيجل أينشكل فكره حول المجتمع المدني المرحلة الأولى لتطور هذا المفهوم، و قد اختفى هذا المفهوم منذ القرن التاسع عشر، وتم الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعي الروسي، وبالضبط من إيطاليا مع المفكر الماركسي غرامشي الذي طرح المفهوم من جديد على بساط البحث و الدراسة. وبهذا فالمجتمع المدني هو نتاج تحولات متعددة الأبعاد ميزت المجتمعات الأوروبية، خاصة بعد عصر النهضة وبروز مجتمع جديد وهو المجتمع الرأسمالي.

في المقابل لم يطرح الفكر العربي المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني، لأن العالم العربي لم يعرف تاريخيا حركة أنوار ولم يعرف تحولات اجتماعية متعددة كتلك التي عرفتها أوربا، فلم يترك لنا تاريخ المجتمعات العربية مصطلح أو مفهوم المجتمع المدني، ولم يشير إلى ذلك فلاسفة ومفكري الثقافة العربية الإسلامية.

ولم ينتقل مفهوم المجتمع المدني إلى العالم العربي إلا في السنوات المتأخرة من القرن العشرين، بفعل انتشار الوعي العلمي و المثاقفة مع الغرب والانفتاح الإعلامي، ومحاولة الدول العربية لتبني الديمقراطية والتيار الليبرالي وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون، خاصة بعد فشل الأنظمة الاشتراكية والتجارب السياسية اليسارية في جل الدول العربية، وذهب الأستاذ الحبيب الجنحاني إلى أبعد من ذلك حينما أثبت بأن مفهوم المجتمع المدني دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، ولم يبرز إلا في العقود الأخيرة، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى، ولم يتأثر المجتمع العربي الإسلامي بهذا المفهوم إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي الفترة التي رحل فيها بعض رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي إلى أقطار أوربية وسجلوا ما شاهدوه.

ونظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه المفهوم والتداول الواسع له في الخطاب الثقافي العربي يحتم ضرورة تأصيل المفهوم كما يرى كريم أبو حلاوة، عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية والعودة إلى الفضاء الزماني والمكاني الذي شهد ولادته ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه.وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل الدلالات والمضامين المفاهيمية للمجتمع المدني،وما هي أبرز المحطات التاريخية ومسارات التطور التي تعبر عن أصالة مفهوم المجتمع المدني؟

مفهوم المجتمع المدني: كان يتعذر التمييز بين المجتمع المدني والدولة في الفكر الكلاسيكي القديم، حيث أن كليهما يشير إلى نموذج من الترابط السياسي يحكم الصراع الاجتماعي من خلال فرض قوانين تحول دون إلحاق أحد المواطنين ضررا بالآخر.وتشير كلمة "Polis" كما استخدمها أرسطو إلى تجمع روابط مكنت المواطن من المشاركة في المهمات الفاضلة المتمثلة في الحكم والخضوع للحكم، وبهذا المعنى مثلت الدولة شكلا "مدنيا" من المجتمع ووصفت مدنيته متطلبات المواطنة الصالحة. وفي أواخر العصور الوسطى واصل المفكرون هذا التقليد بأن ساووا بين المجتمع المدني و"روابط أمم منظمة سياسيا"، وكان هذا النموذج من الحضارة ممكنا لأن الناس كانوا يعيشون في تجمعات يحميها القانون وتحميها الدولة. [1]

وقد تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلاسفة الأنوار، ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية، منذ بداية انهيار "النظام القديم"، أي عهد انهيار الحكم المطلق وسلطان البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا باسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك، الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهي، الذي يبيح لهم بأن لا يحاسبوا عن سياستهم إلا أمام الله، وإلى بداية سلطان القانون الطبيعي، الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، فإلى سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانكليزية، و تدعمت بشكل جذري قوي مع اندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية، التي أصبحت منذ ذلك ثورة عالمية بالمعنى التاريخي والإنساني، تفصل بين العالم القديم والعالم الحديث والعصري، ودشنت عهداً جديداً في تاريخ الإنسانية جمعاء، بحكم ما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان الفرد.[2]

فتاريخ مفهوم المجتمع المدني هو تاريخ تحولات دلالته منذ تشكله اللاتيني "societascivilis" مارا بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية متميزة كالتي عاشها فيرجسون وهيجل، وغرامشي، وفي كل تكون للمعرفة يأخذ مفهوم المجتمع المدني معنى جديدا يعبر عن قطيعة واضحة عن المعنى القديم.

ففي معناه اللاتيني "societas civilis" يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين، هذه الرؤية للسياسي التي تجدها في كتب أرسطو لا تظهر التمييز الموجود اليوم والمتفق عليه بين الدولة والمجتمع المدني إذ يفهم التقليد الأوروبي القديم السياسي، الدولة على أنها المقصودة بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها[3].

ويذهب مفكرو "الطريق الثالث" (Third Way) مثل أنتوني غدنز Anthony)Giddens) وبنجامين بابر (Benjamin Barber) إلى اعتبار أن المجتمع المدني قد يكون الحلقة المفقودة في نجاح الديمقراطية الاجتماعية، في الوقت نفسه، أصبح المجتمع المدني في الأوساط الأكاديمية هو الطبق الشهي في العلوم الاجتماعية، فهو "المفتاح التحليلي الجديد الذي سيكشف ما يكتنف النظام الاجتماعي من غموض" . [4]

إن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم...وبهذا المعنى يطلق اسم (مدني) على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامنات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية. [5]

إن المجتمع المدني يمكن أن نجد له عشرات من التعريفات، إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان أساسية وهي:

- **الركن الأول** هو الفعل الإرادي الحر أو الطوعي: لذلك هو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

- **الركن الثاني** هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويخلق نسقا من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبإذعان لمعايير منطقية، وتقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

- **الركن الثالث** في المجتمع المدني هو ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي. [6]

التراث النظري السوسيولوجيللمجتمع المدني

أولا/ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي : ظهر في الفكر الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر توجها جديدا يطمح إلى التخلص نهائيا من بقايا أزمة العصور الوسطى، و بالتالي إقامة نظام جديد على أنقاض النظام القديم .

في ظل هذا الواقع الاجتماعي والإطار الفكري الديني والكنسي المهيمن، بدأت مقولات المجتمع المدني تتبلور مع فلاسفة السياسة والاجتماع، و بالتحديد مع فلاسفة الحق الطبيعي و فلاسفة العقد الاجتماعي*.

لقد بلورت نظرية الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي مفاهيم جديدة، كمفهوم السيادة والملكية والمواطن، والديمقراطية، وهذه المناقشات الفكرية كانت تمهيدا لطرح مفهوم المجتمع المدني، المجتمع المراد تأسيسه على أنقاض المجتمع الطبيعي القائم على الحكم بالحق الإلهي، والنظام الإقطاعي الذي يهيمن عليه الجهل والظلم واللامساواة، والاستبداد .

وقد كان فلاسفة العقد الاجتماعي يطمحون إلى تأسيس مجتمع مدني جديد، تكون الحرية والمساواة والاستقلال أهم مقوماته، ويختلف تماما عن المجتمع الإقطاعي الذي كان يمثل من وجهة نظرهم الحالة الطبيعية.[7]

و من بين أهم المفكرين الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني هم فلاسفة العقد الاجتماعي، توماس هوبز، جون لوك ، جون جاك روسو، بالإضافة إلى آدم فيرغسون و سنتطرق لطرح كل منهم لمفهوم المجتمع المدني :

- **المجتمع المدني عند توماس هوبز (1588-1679):** تنطلق فلسفة هوبز من محاولة لفهم الدولة والمجتمع، في ضوء مجتمع نتخيل فيه عدم وجود الدولة، وتعم فيه الفوضى والصراع، وحرب الكل ضد الكل، وفي كتابات هوبز، فإن الخروج من هذه الوضعية تستلزم المساواة بين الأفراد الذين يبرمون العقد، وخضوعهم الإرادي لشخص معنوي(شخص الدولة) من أجل تحقيق نظام يقر المساواة بين الأطراف المتعاقدة، ويحقق الانسجام بينهما.

وفي هذا السياق يكشف هوبز عن ضرورة التشريع والقانون حتى يستقيم حال البشر، ومن ثم فإن تصور هوبز عن العقد الاجتماعي، يمثل حلقة في تطور مفهوم المجتمع المدني*[8]

وفي عام 1683 أدانت جامعة أكسفورد توماس هوبز لأنه استخلص كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي، لقد حورب هوبز ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، وتتخذ علمنة السلطة شكل نقلها من الحكم المؤسس على الحق الإلهي إلى الحكم المؤسس على العقل الإلهي. فالحالة الطبيعية هي حالة ينعدم فيها فعل العقل، والحالة السياسية المدنية هي الحالة التي يحكم فيها العقل عملية الانتقال إليها. وهي، (أي الحالة المدنية)، ناجمة عن تعاقد الأفراد، وبناءا على هذا التحليل فإن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع، في حالة هوبز، هو إذا "المجتمع المدني"، و يعني المجتمع السياسي المنظم في دولة، وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ هذا الجسم الاصطناعي، وهو الدولة، ويمثله حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة. فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق .[9]

إذ تقوم نظريته على فكرة وجود الدولة لا المجتمع المدني، واندماج المجتمع المدني مع الدولة لا يتحقق في نظره إلا بواسطة قوة الدولة.[10]

- **المجتمع المدني عند جون لوك(1632-1704):** لقد كان جون لوك من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .

المجتمع المدني وفقا لجون لوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة حكومية بالقدر المشروع على حسم المنازعات فيما بينهم في تفسيرهم لحقوقهم التي اكتسبوها في حالة الطبيعة، ولا يمكنهم التنازل عنها، وأن تقوم بتلك الأعمال التنفيذية التي تكفل تطبيق ما يصل إليه قضاؤها من أحكام، وعقاب المخالفين لها، وذلك بنية احترام حق الملكية الذي هو الغاية الأساسية لقيام المجتمع المدني.[11]

إن التجرد من الدولة عند لوك يعني أن بالإمكان تخيل وتصور المجتمع من دون دولة، لا يسمي لوك هذا المجتمع المتخيل من دون دولة المجتمع المدني وإنما الحالة الطبيعية، ويطلق اسم المجتمع المدني على الحالة السياسية، أي على الدولة أو المجتمع المنظم سياسيا.

يمكن عقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة إذا <<تمردت>> ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي بالاعتداء على أملاك المواطنين، وحرياتهم، من دون وجه حق، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية، بدلا من العصيان والحرب الأهلية. ولكن إنجاز لوك الأساس يكمن في تصوره لمجتمع منظم بالتبادل بين البشر، مجتمع يعيد إنتاج ذاته تلقائيا من دون دولة، بهذا التمييز جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها. [12]

حاولجون لوكتطوير أفكار هوبز خاصة أن فكرة صلاحية العقد تكمن في حرية الأفراد المتساويين في التوقيع عليه؛ ويصبح العقد الاجتماعي عنده هو نتاج للعقل، وضمان لحرية العمل، وحرية التملك لدى الجميع... لقد نظر "لوك" لقيام الدولة الليبيرالية التي تقيس دورها بمدى احترامها للحريات الفردية، وأسند لها دورا محددا، " وهو حق سن التشريعات وتطبيقها".[13]

- **المجتمع المدني عند جان جاك روسو(1712-1788):** لقد وقف روسو مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة الراديكالية والفلاحين والحرفيين، وهي وجهة نظر أكثر ديمقراطية من معاصريه، ففي كتابه "العقد الاجتماعي" يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي، هي في ضمان الحرية و المساواة المطلقة أمام القانون، كما طرح نظام الجمهورية البرجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية، واقترح بدلا منها الاستفتاء الشعبي العام في جميع الأمور السياسية الهامة، لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني، و بذلك جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية، إن روسو بذلك يعبر عن قناعته بأن أصل التناقضات في الحضارة البشرية يكمن في التفاوت الاجتماعي الذي يرجع بدوره إلى التفاوت في الملكية.

و بقيام الثورة البرجوازية الفرنسية، لم يعد ثمة مناص من تحطيم العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الإقطاعية، لحساب التطور الرأسمالي الصاعد داخل إطار المجتمع المدني الجديد في بقية البلدان الأوربية، وخصوصا في ألمانيا.[14]

إن تنظير روسو حمل معه تطورا آخر لمفهوم المجتمع المدني، حيث جعل "السيادة" أساسا لنظريته في التعاقد الاجتماعي، و" السيادة هي الشعب" الذي ظل يعيش على الهامش. روسو إذن يؤسس لشعب قائما بذاته، و إرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب. [15]

كما وصف المجتمع المدني بأنه يتعايش تعايشا كاملا مع الدولة، بمعنى أنه يؤكد الملكية، والحياة، والحرية لكل عضو في المجتمع.

فالمجتمع المدني عند روسو هو مجتمع المواطنة، حيث الحرية السياسية كاملة والتي تعني مشاركة أعضاء المجتمع الأحرار والمتساوين في الحكم سواء كانوا حكاما أو محكومين. [16]

وبهذا فإن نظرة روسو مختلفة للمجتمع المدني حين يرى أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، هو في الحقيقة تنازل الأفراد للمجموعة كلها، السلطة تصبح للجميع و السيادة ملك الشعب. [17]

- **المجتمع المدني عند آدم فرجسون(1723-1816)** : يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف الاسكتلندي التنويري آدم فرجسون "مقال في تاريخ المجتمع المدني" " An Essay on the History of Civel Society" (1767) الذي جاء كي يحدد المسيرة التاريخية للإنسانية في تحولها و انتقالها من الأشكال الخشنة للحياة البربرية الهمجية إلى المجتمعات المتمدينة أو المتحضرة أو على حد تعبيره "المهذبة" حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الاجتماعي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

المرحلة الثانية: هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة

المرحلة الثالثة: هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية، و تحكمه الأخلاق، و تسود فيه نظم سياسية حرة و غير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدين.

ولا يعد المجتمع المدني لدى فريجسون ذلك المجال الحياتي المتميز والمنفصل عن الدولة، حيث يرى أن كليهما يجب أن يكونا شيئا واحدا متماثلا، فالمجتمع المدني هو ذلك النمط من النظام السياسي الذي ينظم ذاته بواسطة الحكومة المنظمة و قواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة كما كان في اليونان القديمة و الجمهورية الرومانية، حيث شكلت هذه الأمثلة القديمة للمجتمع المدني ــ لدى فرجسون ــ نماذج مهمة ومثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة كما هو الحال في بريطانيا. [18]

يجمع فريجسون في مقاله المعنى التقليدي الذي لا يفرق بين الدولة والمجتمع المدني، فهما شيئان متماثلان. فحرص فريجسون على هذا المجتمع من تسلط الدولة وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة العامة، جعله يطرح تساؤلات كيف يحمي المجتمع المدني نفسه من خطر عسكرة نظامه السياسي؟ جواب فريجسون هو خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة وتطويرها، وبهذه الطريقة يحافظ المجتمع المدني على روحه المدنية ويخفف من سلطان الدولة، وبناء على هذا يصف فرجسون ذلك المجتمع المدني بأنه نموذج لنظام سياسي يحمي المجتمع نظمه وفنونه التجارية، إنجازاته الثقافية، والشعور بالروح العامة، عبر حكومة منظمة تحكم بالقانون والدفاعات العسكرية القومية. [19]

أراد آدم فيرغسون أن يقيد السلطة السياسية الجزافية، وأن يخفف نفوذ المصلحة الخاصة عبر تأسيس المجتمع المدني على مجموعة من المشاعر الأخلاقية الفطرية.

ولم يكن فيرغسون راغبا في تأسيس المجتمع المدني على عقد، ورفض أن يتأمل في حال الفطرة(الطبيعة) السابقة على المجتمع والسابقة على السياسة، والمجتمع المدني هو نمط الوجود البشري؛ فنحن ولدنا فيه وله، ولا يُتصور أننا نستطيع العيش خارجه، فتطورنا الخلقي ورفاهنا المادي يتحقق من خلال ارتباطنا الحميمي بالآخرين، وليس ثمة تناقض بين المصلحة الذاتية الفردية والرفاه الأخلاقي للمجتمع. ومادام فيرغسون يرفض أن يقيم المجتمع المدني و الدولة على أساس العقد، فقد اعتقد أن الازدهار والحرية لم يكونا نتيجة قرار واع إنما بالأحرى كانا نتائج غير مقصودة للفعل الإنساني.

وقام فيرغسون مثل أي مفكر من عصر التنوير متشبث بالعقل، بتأسيس المجتمع المدني على النتائج غير المقصودة للفعل الإنساني. في الحقيقة كان قانون النتائج غير المتوقعة أحد إسهامات فيرغسون المهمة في نظريات المجتمع المدني.

فالمجتمع المدني متشكل عبر ممارسات عرضية وعادات بقدر ما يتشكل بفعل قواعد صارمة، إن فرضية الوجود الفطري للمبدأ الأخلاقي والاستعداد الاجتماعي، مكن فيرغسون من استخدام نظرية النتائج غير المقصودة وسيلة للتقدم الاجتماعي. [20]

تعقيب: في ظل النقاش الفكري خلال هذه المرحلة التاريخية (من عصر النهضة و حتى أواخر القرن الثامن عشر) كان مفهوم المجتمع المدني يستخدم للدلالة على المجتمعات التي انتقلت من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع القائم على التعاقد الاجتماعي، الذي أفرز ظاهرة الدولة الحديثة. [21]

لقد جاءت فكرة العقد الاجتماعي لتبنى على فكرة الحق الطبيعي، وقد بدأت فلسفة العقد الاجتماعي، في مرحلتها الأولى مع هوبز لتبرير الملكية المطلقة، لتنتهي مع لوك و روسو باعتبار الملكية المطلقة، نقيضا لجوهر العقد الاجتماعي. [22]

فمفهوم المجتمع المدني كان يدل على المجتمع والدولة معا، ويقيم تمايزا بينهما، لأنه كان يستخدم للتمييز بين المجتمعات الطبيعية الفطرية وتلك التي استطاعت تأسيس مجتمعات منظمة تنظيما حديثا ويستند إلى هيئة سياسية منتخبة على أساس تعاقد اجتماعي بينها وبين المواطنين، وعليه فإن المجتمع المدني كان يرادف المجتمع السياسي أو الدولة. [23]

وبذلك نقول: إن نظرية العقد الاجتماعي قامت بإدخال فكرة المجتمع المدني إلى فلسفة السياسة كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها الدولة تقوم على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقا على الدولة وقادرا على تنظيم نفسه. ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفيها واعتبارها نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه. وفي سياق نظرية العقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية. المجتمع المؤسسي بناء على التعاقد الاجتماعي. [24]

ومما سبق نخلص إلى أن المجتمع المدني هو مفهوم يعبر عن وجود علاقة بين الدولة من جانب و المجتمع من جانب آخر، أما من منظور نظريات العقد الاجتماعي فمفهوم المجتمع المدني هو ذلك المفهوم الذي ينطبق على المجتمع الذي تجاوز حالة الطبيعة والذي تأسس على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة، أي أن المجتمع المدني مرادف "للدولة"، وهو كل تجمع بشري قائم على اتفاق تعاقدي بين الأفراد بعيدا عن أي توجه ديني، إلا أن مفهوم المجتمع المدني قد اختلف حوله منظري العقد الاجتماعي أنفسهم.

ثانيا/ المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

- **المجتمع المدني عند فريدريك هيجل(1770-1831):** في التناول الهيجلي لمفهوم المجتمع المدني، ما يشير إلى تحول لغوي ودلالي بالقياس إلى الأصل اللاتيني أو الإنكليزي للمجتمع المدني، فعبارة" civil society" نقلت إلى الألمانية "Burgerlichegesselschaft" وبمقابلة "Burgerlichegesselschaft" مع "gemainsch aft" يتبين أن العبارة الثانية تشير إلى التضامن الاجتماعي التقليدي وإلى الأشكال الاجتماعية القديمة، في حين تشير عبارة "gesselschaft" إلى الانتماء المبني على إدراك واع/ قصدي للمصالح، وهي باختصار تعبير عن الأشكال الاجتماعية الحديثة. وبالمقارنة مع ثنائية مجتمع طبيعي ــ مجتمع مدني التي سادت منذ لوك حتى روسو، فإن المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني أوسع وأغنى. [25]

و يعرف هيجل المجتمع المدني في المقطع 157 من كتاب "فلسفة الحق" : "إنه رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة و العامة" [26]

لقد فرضت أولى التحولات في معنى المجتمع المدني التمييز بل حتى المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني، ولن تأخذ وضعها النهائي إلا مع نهاية القرن الثامن عشر في ظرفية سياسية تتميز بالثورة والديمقراطية في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا.

أما التحول الثاني الذي عرفه مصطلح المجتمع المدني فكان بالتحديد في بلد يعتبر نسبيا متأخرا بالنسبة لفرنسا وانجلترا وهو ألمانيا سنة 1821 فبعد أكثر من ثلاثة عقود من انتصار الثورة الفرنسية نشر هيجل كتابه الشهير "مبادئ فلسفة الحقوق"،وقد كان له مفهوما مختلفا تماما عن توماس هوبز بين الدولة والمجتمع المدني، فهو لا يكون فكرة مثالية للمجتمع المدني ولا يبحث عن دولة غير مكلفة، فألمانيا كانت محتاجة لتدارك تأخرها مقارنة مع بريطانيا وفرنسا في تلك الظرفية التاريخية المتميزة بضعف البرجوازية الألمانية وبامتيازات الأرستقراطية البروسية وبالتالي كان للدولة الألمانية دورا حاسما لابد وأن تلعبه لفرض سياستها التنموية على جميع السكان الألمان، لقد كان هيجل يطالب بدولة قوية مستقلة و متموقعة فوق المجتمع المدني، فهو لا يعتقد في وجود حقوق طبيعية للإنسان بل إن المجتمع المدني لديه هو لحظة في التطور التاريخي متميزة بالتنافس في المصالح الفردية طبقا لطبيعة الاقتصاد البرجوازي. إن المجتمع المدني دائرة من الحياة الأخلاقية التي تقع بين العالم البسيط للعائلة الأبوية والدولة المتميزة بأخلاقية عالمية، فهو متكون واقعيا من فسيفساء من الأفراد غير المنتمين لطبقات اجتماعية ومن طوائف ومؤسسات تعمل وفقا للقانون المدني، فهيجل لا يعتقد في وجود اتجاه لدى البرجوازيين الذين يكونون هيكل المجتمع المدني للتصرف عفويا كمواطنين، إذن المجتمع المدني يحتاج حسب هيجل لدولة متموقعة فوقه وتتحرك بطريقة مستقلة لفرض النظام وضمان التعددية.[27]

المجتمع المدني نتاج رؤية الأفراد أحرارا، إنه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدولة، أي إن نشوء حيز عام جديد هو المجتمع المدني و عدم اقتصار الحيز العام على الدولة ولا الحيز الخاص على العائلة هو ما يميز الحداثة برأي هيجل، و يتميز من الدولة بكونه مجتمعا ومؤسسة تقوم على التعاقد، أي أنه ليس مجتمعا طبيعيا كما أنه ليس دولة.

برأي هيجل أن البحث عن الحرية يجب أن يتم في الجماعة وليس ضدها، والعام يجب أن يتطور من داخل الخاص لا أن يفرض عليه من خارجه، هذه الحاجة إلى تطوير العموم من الخصوص أو الكلي من الجزئي هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط بين العائلة والدولة هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني. وخلافا لفكر الحداثة الأولى، لا ينشأ التعاقد عند هيجل دولة وإنما مجتمعا مدنيا، وبذلك تتميز فكرة المجتمع المدني فعلا، و للمرة الأولى من الدولة. [28]

كما اعتبر هيجل أن مفهوم المجتمع المدني قاصر عن تحقيق أمن الأفراد وحماية مصالحهم الخاصة، فضلا عن المصالح العامة للدولة، وهذا راجع إلى ما تتميز به مكونات هذا المجتمع من تمزق شديد، وتناقض في المصالح المادية والطبقية و تصارع في الرؤى والغايات، بحيث يستحيل الوصول إلى استقرار سياسي ضروري لتحقيق التقدم والتطور الحضاري اعتمادا على المجتمع المدني، فالدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقرار عبر تحكمها في جميع الفعاليات الإنسانية؛ والدولة يجب أن تعلو على جميع المصالح الذاتية والمنافع الخاصة، ولا بد أن تكون لها القدرة على إعادة تشكيل العوامل الموجودة بداخلها مهما بدت هذه العوامل قوية. [29]

إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في رأي هيجل هو استبدال الغاية بالوسائل، فإذا كان اجتماع البشر السياسي لتنظيم شؤونهم ضمن إطار وقوانين الدولة ضرورة لابد منها، فهذا لا يعني أن هذا الاجتماع المنظم هو غاية البشر، بل إن غايتهم بالأساس تكمن في تأمين شروط وجودهم والتحسين المستمر لهذه الشروط، عبر توسيع مملكة الحرية لتشمل كل أعضاء الهيئة الاجتماعية، بحيث يتاح لهم المشاركة في صنع مصيرهم وتحديد غاياتهم الآنية والمستقبلية بما يتناسب و وعيهم، بهذا المعنى يكون تطور وازدهار المجتمع المدني، أي الفاعلين الاجتماعيين في

واقعهم المعاش، هو غاية و مآل أي تنظيم سياسي للمجتمع، و تكون الدولة هي الوسيلة لبلوغ هذه الغاية لا غاية عليا بحد ذاتها. [30]

جاء هيجل لنقد فلاسفة العقد الاجتماعي، فالمجتمع المدني حسب هيجل هو مجتمع "الحاجة"، يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية، وهو يتوسط الأسرة و الدولة. إذن بدا المجتمع المدني لدى هيجل، يقوم بوظيفة "الوساطة بين الفرد و الجماعة"، وتأتي الدولة لتوفق بين الجزئية والكلية. فأساس المجتمع المدني هنا: عدم قدرة أي فرد على الاكتفاء بذاته، ثم علاقات الاعتماد المتبادل، ثم تلازم المجتمع المدني مع الدولة. [31]فقد لاحظ هيجل أن المجتمع المدني هو المرحلة الفاصلة التي تنحشر بين العائلة و الدولة. [32]

- **المجتمع المدني عند ماركس(1818-1883):** يجزم كارل ماركس بوجود المجتمع المدني عبر التاريخ والحضارات القديمة والوسيطة، بدعوى أن الظاهرة يمكن أن تكون من قبل وجود تسمية مطابقة لها، ويرى ماركس عند الحديث عن مكونات المجتمع المدني أنه ظاهرة تاريخية تشكلت في سياق تطور البرجوازية، وما رافق هذا التطور من نزعات عقلانية وعلمانية و انسانوية على المستوى الفكري، ومن علاقات اجتماعية جديدة نوعيا على المستوى السوسيولوجي. حيث يمكن ملاحظة أن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس ينطوي على كيان/معنى مزدوج: مجتمع مدني اقتصادي يشتمل على "جماع علاقات الأفراد المادية" وكيان مدني سياسي "والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية".[33]

فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، وتصارع المصالح الاقتصادية، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنية التحتية. [34]

تتوافق نظرة ماركس مع نظرة هيجل حول المجتمع المدني من حيث النشأة و التطور كما ومن حيث المكونات الأساسية، والفارق الوحيد بينهما يكمن في رؤية ماركس للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تختلف عن رؤية هيجل للدولة . [35]ويبدو ذلك جليا في رفضه فكرة الفصل بين المجتمع المدني والدولة، ولأجل هذا يقترح ماركس طرحا جديدا قابلا للتحليل بدل مفهوم المجتمع المدني وهو مفهوم الطبقة. لقد كان ماركس أكثر عمومية بتوظيفه لبعض المفاهيم مقارنة بالمجتمع المدني والدولة حين تحدث عن البنية التحتية والبنية الفوقية في إطار ما سماه بالمادية التاريخية. إذ في سياق بسط العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتي، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يتناول طرح المجتمع المدني باعتباره مفهوما يصور مجمل الحياة المادية. وتؤكد هذه الرؤية للمجتمع المدني أن كارل ماركس نظر إلى المجتمع المدني ككل مزدوج، فتارة هو نقيض الدولة كمجال للحياة الاقتصادية والتاريخية يتجاوز الدولة، وتارة أخرى ينظر إليه على أنه أداة في يد الدولة باعتباره تعبيرا عن مصالح طبقية تجسدها الدولة. [36]

هذه الرؤية المختلفة أتت في سياق نقد الهيغلية حيث نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاءً للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط، كما يرى هيجل، بل السياسي والطبقي أيضا. غير أن الخلاف السابق هو نتاج لمجموعة من التناقضات التي ميزت رؤية ماركس للقضايا والإشكاليات التي طرحها هيغل والتي تتعلق بالحرية والدولة والمجتمع المدني وغايات التطور التاريخي..الخ.يتضح ذلك من خلال العودة للانتقادات التي وجهها ماركس إلى هيجل والتي تتمحور حول النقاط التالية:

- بعكس هيجل يرى ماركس أن الدولة الحرة قد فشلت في حل تناقض جوهري هو صراع الطبقات.
- أن الدولة الحرة لا تمثل عالمية الحرية، بل هي مجرد تجسيد لانتصار الحرية بالنسبة للطبقة البرجوازية.(في اعتقاد هيجل أن الاغتراب قد تم حله من خلال الاعتراف الفلسفي بالحرية الممكنة في الدولة الدستورية الحديثة، في حين لاحظ ماركس أن الإنسان في المجتمعات الحرة يظل مغتربا عن نفسه لأن رأس المال ــ وهو من خلق الإنسان ــ يتحول إلى سيد الإنسان و يتحكم به).

- أن بيروقراطية الدولة الحرة التي أسماها هيجل "الطبقة العالمية" لأنها تمثل مصالح الشعب كله، هي بالنسبة إلى ماركس ممثلة "للمصالح الخاصة داخل المجتمع المدني، أي ممثلة لمصالح الرأسماليين الذين يسيطرون على هذا المجتمع".

غير أن التطورات اللاحقة على كتابة ماركس قد بينت أن المجتمع المدني فضاء للتنافس والصراع بمختلف أشكاله (الاقتصادي، السياسي، الإيديولوجي، الثقافي) بين كافة الفئات والطبقات الاجتماعية. [37]

- **المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي(1891-1937) :** لقد كان غرامشي ماركسيا غير تقليدي، ودون أن ينخرط في جدل مع ماركس في مفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية، غير جذريا المعنى الماركسي لمفهوم المجتمع المدني، إن الفكرة المركزية لغرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاءً للتنافس الاقتصادي –مثلما يعتقد هيجل وماركس- بل فضاءً للتنافس الإيديولوجي . [38]

ويعني غرامشي بالمجتمع المدني "الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة "، وبهذا المعنى قال غرامشي:"الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" وبهذا تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية، يتم ذلك عبر أجهزة و تنظيمات الدولة التي تحاول أن تستمر فعاليتها وشرعيتها بهدف الوصول والتأثير على منظمات وهيئات المجتمع المدني المستقلة نسبيا عن الدولة، هذه المنظمات و المؤسسات التي تشكل قوام المجتمع المدني تغطي فضاءا اجتماعيا واسعا يمتد من الأسرة إلى التنظيم الإنتاجي الخاص، والنقابات والمؤسسات الدينية والمنشئات التعليمية و.... وصولا إلى الأحزاب السياسية والبرلمان، وعبر هذه الهيئات يمارس المجتمع المدني فعالياته ونشاطه على مختلف الأصعدة، ويحافظ في الوقت نفسه على سمته الخاصة ــ أي مدنيته ــ التي تبقى خارج متناول الدولة. [39]

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني،باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة/السلطة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية و الإيديولوجية، و وظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات، التي تدعي أنها خاصة، مثل دور العبادة والنقابات...الخ

وأضاف غرامشي موضحا أن سيادة أي طبقة اجتماعية أو تحالف طبقي تستوجب هيمنتها، هذه الهيمنة الثقافية لا تعرف مركزا أو تأتي عن آلية موحدة، بل هي نتاج نشاط متعدد المراكز، يقيم تنظيماته وأجهزته خارج الدولة، في فضاء المجتمع المدني تحديدا، في محاولة منها (الهيمنة) لإقامة سياسة للإيديولوجية يكون الهدف منها استعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته والوصول إلى سيادته على مكونات وجوده الخاصة. [40]

لقد ركز غرامشي تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع، إذ ميز فيها بين مستويين كبيرين: مستوى أول، هو ذلك الذي يعبر عنه بالمجتمع المدني، يعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها "داخلية وخاصة"، ومستوى آخر هو المجتمع السياسي أو الدولة، ووظيفتها السيطرة والقيادة. [41]

لقد بلور غرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الأيديولوجية، فدرسها في فاعليتها الخاصة في الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق "أساطير" حديثة تغذي أحلام الجماهير وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا، بينما تبقى الدولة القمعية أساسية في العالم المتخلف. بالإضافة إلى تركيز غرامشي على دور المثقفين كعنصر أساسي للوعي، فالمثقف نتاج ثقافة ومنتج لثقافة ينبغي أن تدرس هذه وتلك من أجل تحرير قوى الفكر والإنسان من التبعية للمؤسسات الإيديولوجية. [42]

تعقيب: إن رؤية هيجل للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، حيث اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي تقوده على سلم التطور.

لقد تصور هيجل أن المجتمع المدني يتكون أساسا من البرجوازية، لذلك ركز على دور الدولة في مراقبة و ضبط جموح المجتمع المدني، وهذا ما يعيدنا إلى أطروحة الدولة المطلقة، الدولة المثل الأعلى، والراعي للنظام والمحافظ عليه.

حسب هيجل يعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية، ووسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي بالعمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية. [43]

بالنسبة لهيجل يمثل المجتمع المدني المجال الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ويرفض وجود انسجام ــ بحسب نظرية التعاقد الاجتماعي ــ بين المجتمع المدني والدولة. [44]

إن موقف ماركس جد قريب من موقف هيجل في مستوى أن الاثنين يفكران في المجتمع المدني باعتباره فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقا للأخلاقية البرجوازية، إن الاقتصاد السياسي بالنسبة لماركس يمثل علم تشريح المجتمع المدني فهو يعيب على هيجل قلب الذات والموضوع، إذ بالنسبة لماركس الموضوع المحسوس والحقيقي، هو الإنسان الحقيقي، إنسان المجتمع المدني. ولتلخيص فكرة ماركس، يمكن القول أن المجتمع المدني هو فضاء الصراع الطبقي. [45]

وبالتالي فإن ماركس نظر إلى المجتمع المدني برؤية مختلفة أتت في سياق نقد الهيجلية، باعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاءً للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط؛ كما يرى هيجل بل السياسي والطبقي أيضا. [46]

ففيما كان ماركس يتبنى المفهوم الهيجليل "مجتمع المدني" أي بصفته مجموعة العلاقات الاقتصادية، نقل غرامشي هذا المفهوم إلى الحيز الثقافي الإيديولوجي: عند الأول هناك تطابق بين المجتمع المدني والبنية التحتية، وعند الثاني التطابق هو بين المجتمع المدني والبنية الفوقية. [47]

فالمجتمع المدني لم يعد يمثل الحالة الطبيعية، ولا المجتمع الصناعي ولا بصفة عامة مجتمع ما قبل الدولة لكن يتماثل المفهوم بعامل الهيمنة وعلى هذا يعني مفهوم المجتمع المدني حسب رأي غرامشي: هو مجموع الهيئات التعليمية والدينية والأهلية التي تضمن ساحة للهيمنة الأيديولوجية للطبقة الحاكمة التي تملك أيضا وسائل الإنتاج. [48]

فالمجتمع المدني حسب غرامشي هو حيز الهيمنة الثقافية الإيديولوجية مقابل حيز السيطرة السياسية، حيز الدولة. [49]

ثالثا/ مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي :

- **التأصيل النظري ومشكلة المرجعية:** شهدت البدايات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي انقساما وتباينا تجاه هذا المصطلح، حيث دعا البعض لضرورة تبني وتطبيق مفهوم المجتمع المدني كونه يشكل المخرج من سلطة الأنظمة الشمولية للحالة العربية، وعلى الجانب الآخر عارض عدد من المثقفين العرب المجتمع المدني باعتباره مفهوما أوروبيا نشأ في ظل ظروف مختلفة كليا عن تلك في العالم العربي، وبالتالي فإن فرص نجاح تطبيق الفكرة هي شبه معدومة. [50]

إن انتشار مصطلح المجتمع المدني في بلداننا العربية خلال السنوات العشرين الأخيرة يبدو كأنه ظاهرة جديدة وإرادة مفروضة من البلدان الغربية، والواقع أن هذه الظاهرة كانت موجودة في جميع البلدان العربية بنسب متنوعة ولكن الصفة الغالبة عليها كانت الركود والرضوخ للواقع السياسي والاقتصادي، ويمكن القول أن المجتمع المدني كان جنينيا في رحم المجتمع الأهلي. [51]

إذ لم يعرف المجتمع العربي الإسلامي التفريق بين المجتمع والدولة حتى القرن التاسع عشر عندما ظهرت في النصف الثاني منه ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة، مثل : الدوريات والجمعيات، والصالونات السياسية الفكرية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الحالي، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي.

بدأ ينتشر المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر منذ مطلع السبعينات بصفة خاصة متأثرا بعودته في المجتمعات الأوروبية، وعرف رواجا بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبنى فيها الخطاب الرسمي مشروع تحول ديمقراطي، وتحمست النخبة للمفهوم باعتباره حجر الزاوية في كل تحول ديمقراطي حقيقي، وسرعان ما تقلص استعمالها له عندما لمست تعثر التجربة الديمقراطية وانتكاسها في هذا المجتمع أو ذاك. [52]

وفيما يتصل باستعمال المفهوم في بعض الأقطار العربية أنه استعمل ببعده السياسي بالدرجة الأولى، واستعمل سلاحا لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، ونظم الحزب الواحد، وما دام المفهوم قد انتشر كسلاح سياسي لمقاومة الحكم المطلق فلا غرابة أن تتحمس له القوى الديمقراطية وحركات المعارضة والحركات الإسلامية محاولة أن تضمنه محتوى يخدم أهدافها، ومن هنا لا نجد محاولات جدية لدراسة المفهوم معرفيا، ومحاولة تجذيره في التربية العربية بتحديد سمات خاصة به تميزه عن بيئة النشأة دون أن ينفصل عنها في الجوهر. [53]

وفي سياق تحرير مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية من الاختلاط الناجم عما يمكن أن يفهم بكونه ارتباطا بخبرات التطور السياسي في الغرب الرأسمالي، أو بإعادة تكرار التجربة الغربية في التحديث، نتفق على ضرورة تأكيد المقولات التالية:

- لم تعد ظاهرة المجتمع المدني بالمعنى الحديث حكرا على الغرب، بل إن هذه الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين.

- لا يمكن إعادة إنتاج العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب بصورة حرفية في البيئة العربية، وذلك للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ولدرجة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.

هناك بعض العناصر الهامة التي لا يتصور قيام المجتمع المدني بدونها في الغرب وكذلك في البيئة العربية، ومن أبرز هذه العناصر، تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، والحد من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين، وذلك لأن الأمر في كلا البيئتين يتطلب بناء الإطار القانوني الذي يشكل أساسا للممارسة السياسية ويضع قيودا على ممارسة السلطة من ناحية أولى وتعظيمه، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار هذا القانون من ناحية ثانية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سلمية ومنظمة من ناحية ثالثة. [54]

- **علاقة المجتمع المدني بالدولة:** لقد أدى تجاوز الدولة العربية المعاصرة بشكل عام ،لمهمتها الحقيقية والطبيعية إلى وضع المجتمع المدني العربي خارج موقعه الطبيعي وقوض دوره، والذي هو محرك عملية التطور الاجتماعي وتقدم وتطور الدولة عينها كتعبير نظمي عن تطور الجماعة وصيرورة العقد الاجتماعي، وهو ما أدى بالتالي إلى سقوط الدولة العربية بسقوط موضوعها. فكما أن الدولة ترعى المجتمع المدني وتوفر له سبل النمو فإن المجتمع المدني هو الذي يحمي الدولة من الجمود والشيخوخة ومن ثم التآكل والتهاوي . فالعقد الاجتماعي عقد صيرورة يعيد إنتاج الدولة ويجددها ويمدها بالحيوية وبالتالي فإن تنكر الدولة لوظيفتها وهويتها الاجتماعية قد أفرغها من موضوعها المعرفي والاجتماعي الحيوي وهو ما جعلها ساقطة بالقوة ما قبل سقوطها بالفعل. وهو ما سينعكس بالتالي، نظراً لطبيعة العلاقة الجدلية ما بين " الطرفين" الاجتماعيين، على المجتمع المدني. حيث يمسي المجتمع المدني بشرائحه وقواه مكشوفاً لمخاطر لا حصر لها وسط تفكك إطار الدولة مع تفكك العقد الاجتماعي من حولها. وسط هذه الإشكالية المعقدة ، تقف

المجتمعات العربية وقواها وفي مقدمها الشباب العربي في مواجهة التحديات في ظل دولة مستبدة ملتبس أمرها ومجتمع مدني مغيب أو مصادر.إن إحياء دور المجتمع المدني التعاقدي مع الدولة يتطلب إعادة تنصيب وتأصيل ،إعادة تنصيب لموقع الدولة ووظيفتها بالدرجة الأولى وبالتالي موقع ووظيفة المجتمع المدني وإعادة تأصيل لموقع ودور المجتمع المدني العربي التاريخي والمعرفي في الحياة الاجتماعية ،السياسية والثقافية وكذلك موقع الدولة ووظيفتها في السياق عينه. [55]

إن التكوين الإيديولوجي والثقافي السائد في الأنظمة العربية صعب الاختراق وغير مؤمن بفكرة استقلال المجتمع، وهذا ما أدى بالسلطة المركزية بأن تسمح لنفسها للتدخل لتشكيل وإعادة تشكيل العلاقات في المجتمع باسم بناء الدولة والأمة والمصلحة العليا والتضحية بمؤسسات المجتمع المدني، ويرجع سبب ذلك كما يرى برهان غليون إلى أن الأنظمة العربية تخاف من المجتمع المدني، لأنه يؤرقها، لذلك فهي تعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه. [56]

فالدولة القوية مقابل المجتمع المدني الضعيف هو أكثر الأشكال انطباقا على واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي، حيث لم يصل المجتمع المدني إلى مرحلة "الاستقلال الوجودي" عن الدولة، بل إن الدولة نجحت في تحويل مؤسسات المجتمع المدني في معظم بلدان الوطن العربي إلى تنظيمات تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. [57]

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، في إطار مشروع شمولي لـــ "دولنة" المجتمع.

إن سياسة دولنة المجتمع المدني قائمة على أساس إدراك أنه كلما تنامت وتقوت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين.

إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي ساهمت بدرجة كبيرة بتفعيل الديمقراطية في البلدان الغربية، ويعود سر هذا النجاح إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، ويرى بعض المراقبين للحياة العربية بأن تأخر التحول الديمقراطي الفعلي في الوطن العربي يعود إلى غياب نمو المجتمع المدني ومؤسساته.

إن المجتمع المدني هو فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة في البناء، وتجنيب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر، في هذا السياق ذهب سعد الدين إبراهيم إلى اعتبار أن مفهوم المجتمع المدني مرادفا لمعنى التقدم الإنساني. [58]

خلاصة: شهد مفهوم المجتمع المدني منذ ظهوره العديد من التغييرات التي ارتبطت باختلاف المفكرين والفلاسفة،واختلاف المجتمعات وخصوصياتها،بالإضافة إلى نشأته في خضم الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر، فإنه من الطبيعي أن تتباين الآراء حوله، وقد انتقل المفهوم إلى العالم العربي حتى وقت متأخر من القرن العشرين، أين عرف تداولا واسعا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي، غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم،حيث لا يزال الموضوع يعاني من الشد والجذب حول مدى ملائمته للمجتمعات العربية وحاجتها إليه،كما يرى عروس الزبير أن مجتمعاتنا لها من الخصوصية التي تجعلها تنفر من إسقاط هذا المفهوم سواء كان المقصد منه مجتمع المؤسسات الذي يستعصي على سلطة الفرد ويحمي حقوق الإنسان، أو عني به آليات الفعل التضامني الذي يتجاوز

آليات الدولة، لّكن مهما اختلفت هذه الاتجاهات وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية التي لا يكاد يخلو منها كتاب أو مجلة أو جريدة.

---

[1]) مايكل إدواردز: **المجتمع المدني النظرية والممارسة**، تر: عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، بيروت،2015، ص24

[2]) توفيق المديني :**المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 37

[3]) مركز البحوث العربية: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، ندوة القاهرة 1990، دار كنعان للدراسات والنشر، ط 1، دمشق، 1991، ص 146

[4]) مايكل إدواردز**:**مرجع سابق ، ص19.

[5]) برهان غليون: **بناء المجتمع المدني العربي-دور العوامل الداخلية والخارجية-**، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992، ص 736-737

[6]) أماني قنديل**: تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، مارس 1999، الكويت، ص 99،100.

***إن فكرة العقد الاجتماعي و الذي يتم بين طرفين، قائم على احترام مجموعة من المبادئ يتم الإعلان عنها أو تقنينها، وبيان وفهم حقوق وواجبات كل طرف، وآليات إدارة أية اختلافات أو نزاعات بين الأطراف... لمزيد من التفصيل أنظر: أماني قنديل**: الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2008، ص 47)

[7]) بلغيت عبد المجيد: **المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2013-2014، غير منشورة، ص 59 ، 60

[8])***هو مجتمع بدون دولة في مرحلة أولى، ثم يتطابق مع المجتمع السياسي- عبر إرجاعه إلى الدولة- لحظة قيام العقد)

[9]) عزمي بشارة:**المجتمع المدني دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 6، بيروت،2012، صص 97-100

10) ليندة لطاد بن محرز: **إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوسيوتاريخية**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2016، ص100

1[1]) ليندة لطاد بن محرز: مرجع سابق، ص99، ص101.

2[1]) عزمي بشارة: ،مرجع سابق، ص 103، ص105

13) أماني قنديل**:** مرجع سابق، ص 48

[14]) غازي الصوراني: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مكتبة جزيرة الورد، ط3، القاهرة، 2010،ص35،36.

[15]) السيد يسين، أماني قنديل: **المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم**، (د د)،(دس)،ص 43.

[16]) ليندة لطاد بن محرز: مرجع سابق ، ص 100.

[17]) أماني قنديل:مرجع سابق، ص 48.

[18]) شاوش إخوان جهيدة: **واقع المجتمع المدني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، غير منشورة، ص57، 58**.**

[19]) ليندة لطاد بن محرز: مرجع سابق، ص107

[20]) جون اهرنبرغ**: المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت، 2008، صص186-189.

[21]) بلغيت عبد المجيد: مرجع سابق، ص 61

[22]) السيد يسين، أماني قنديل: مرجع سابق، ص 42

[23]) بلغيت عبد المجيد: مرجع سابق، ص 61

[24]) ليندة لطاد بن محرز: مرجع سابق، ص101

[25]) كريم أبو حلاوة: **إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره؛ وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة دمشق، (د س)، ص59،60

[26]) عزمي بشارة:مرجع سابق،ص156

[27]) مركز البحوث العربية: مرجع سابق،ص148 ، 149 .

[28]) عزمي بشارة:مرجع سابق ص 153 .

[29])(د م)**المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني،و الأدوار**، منهج جامعي، ICNL/USAID 2013، ص16

[30]) كريم أبو حلاوة:مرجع سابق، ص70.

[31]) السيد يسين، أماني قنديل: مرجع سابق، ص44

[32]) جون اهرنبرغ: مرجع سابق، ص 244

[33]) كريم أبو حلاوة: مرجع سابق، ص72، 73

[34]) بلغيت عبد المجيد: مرجع سابق، ص 62

[35]) كريم ابو حلاوة: مرجع سابق،ص73

[36]) ليندة لطاد بن محرز: مرجع سابق،ص 115

[37]) كريم أبو حلاوة : مرجع سابق ص74 ،75

[38]) عزمي بشارة :مرجع سابق،ص150

[39]) كريم أبو حلاوة : مرجع سابق صص 76-78

[40]) نفس المرجع، ص78، 79

[41]) أماني قنديل: مرجع سابق،ص50

[42]) مركز البحوث العربية: مرجع سابق ص103

[43]) (د م) **المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني،و الأدوار**: مرجع سابق،ص 16،17

[44]) بلغيت عبد المجيد: مرجع سابق ص 62

[45]) مركز البحوث العربية: مرجع سابق ص 149

[46]) مركز البحوث العربية: مرجع سابقص 182.

[47]) كريم ابو حلاوة: مرجع سابق، ص.74

[48]) ليندة لطاد محرز: مرجع سابق، ص121.

[49]) عزمي بشارة: مرجع سابق، ص 252.

[50])(د م) **المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني، والأدوار**: مرجع سابق،ص20.

[51]) بوحنية قوي وآخرون: **المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015، ص 13.

[52]) الحبيب الجنحاني: **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، مارس 1999، الكويت ص38-39

[53]) الحبيب الجنحاني: نفس المرجع ، ص40 .

[54]) ثامر الخزرجي: **المجتمع المدني في الوطن العربي(نظريا وإجرائيا)** المجلة السياسية والدولية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز الإشراف والتقويم العلمي، (د س)، ص22 .

[55]) هشام يونس: **حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن**،مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس، الدوحة 10- 14 نيسان2006، ص3 .

[56]) بلعيور الطاهر**: المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر2006، ص126

[57]) محمد عبد الحميد إبراهيم: **آفاق العمل التطوعي في ظل غياب الثقافة المدنية**، مجموعة من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، ص331

[58]) بلعيور الطاهر**:** ، مرجع سابق،ص 128 .